كيفية الاستفادة من التجربة التايلندية في تطوير برامج التنمية الريفية في العراق

اعداد
زينب علي جمعة
الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر

تشتهر تايلاند بكثرة المزارع وتطور النشاط الزراعي، يعتبر الأرز من اهم المحاصيل الزراعية في البلاد اذ يغطي بالكامل نصف الأراضي المزروعة ، تعتبر الزراعة المساهم الرئيسي في الاقتصاد التايلاندي، وهي ذات ميزة تنافسية عالية وتنوع صادراتها الناجحة على المستوى الدولي ، حيث بلغت صادراته من الارز 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من السلع الزراعية مثل السكر والقطن والذرة وغيرها من المحاصيل .

اهمية المحاضرة تكمن في مفهوم الاكتفاء الذاتي الذي وصلته تايلند من تطوير المحاصيل الزراعية اذا ان الاكتفاء الذاتي يخفف من حاجات الدولة في توفير العملات الصعبة ،ويخفف الضغط على ميزان المدفوعات ويزيد الاعتماد على الإنتاج الوطني ، وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجالات الثلاثة هي الغذاء والدواء والتعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، (الرامية في القضاء على الفقر, والقضاء على الجوع) وتحقيق الأمن الغذائي .

وهذه التجربة التي اعتمدتها تايلند في الاكتفاء الذاتي يمكن الاستفادة منها في العراق لتطوير القطاع الزراعي في المناطق الريفية من خلال دعم الفلاحين وتحسين وضعهم المادي .

أدت التطورات الزراعية في تايلند الى خفض معدل البطالة وبنفس الفترة انخفض الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال وانخفض سعر الغذاء بمقدار النصف وقد تحقق ذلك من خلال دور الدولة القوي في ضمان الاستثمار والتعليم والحصول على الائتمان والمبادرات الخاصة في الاعمال الزراعية ولتحسين وضع العمالة في القطاع الزراعي تقوم وزارة الزراعة في تايلاند بتصميم برنامج لتزويد المزارعين بمعاشات تقاعدية وقد تم فرض ضرائب منخفضة على الصادرات مما شجع على انتاج السلع المحلية بكلفة اقل وزيادة الإيرادات الدولة .

التحديات التى يواجهها القطاع الزراعى فى العراق

1-اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر وحيد للثروة وهو خيار ليس استراتيجي مما دفع لاهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي.

2-شحة المياه وحالة التصحر في مساحات من الأراضي نتيجة حالة المناخ والظروف الجوية والاحتباس الحراري التي ساهمت في قلة تساقط الأمطار.

3- بسبب التدهور الحاصل في القطاع الزراعي مما أدى الى توجة الفلاح العراقي الى مهن أخرى وتحوله من منتج الى مستهلك للمحاصيل الزراعية .

4-عدم توفر المكننة الزراعية الحديثة التي تساعد الفلاح في استصلاح الأراضي الزراعية والاعتماد على الوسائل القديمة.

5- عدم توفير الأسمدة الكيمياوية الحديثة والبذور الجيدة التي تساهم في رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية وان توفرت تعطى بأسعار باهضة غير مدعومة من قبل الدولة .

6- تحويل أكثر الأراضي الزراعية إلى دور سكن مما تسبب في قلة الأراضي الصالحة للزراعة مع غياب الرقابة الحكومية وعدم اتخاذ أي اجراءات رادعة لمنع ذلك .

7- قلة التخصيصات المالية من الحكومة المركزية والحكومات المحلية لدعم القطاع الزراعي في شتى تفاصيله أدى الى التدهور الحاصل في هذا القطاع الحيوي ،إعادة النظر في عملية الإقراض الزراعي الذي يموله المصرف الزراعي اذ يجب ان يتم متابعة ما بعد مرحلة الإقراض للاستفادة من القرض في التطوير الزراعي لا في مجالات أخرى .

8-اسهم الانفتاح الاقتصادي وانخفاض الأسعار الضريبية والكمركية الى تشجيع دخول المنتجات الزراعية المستوردة واغراقها للأسواق العراقية مما اسهم الى تدهور حجم الإنتاج المحلي بشكل عام جعل العراق سوقاً للمحاصيل الزراعية المستوردة من دول الجوار و جعل العراق مستهلكاً وليس منتجاً .

9-استخدام الطرق القديمة في الري للبساتين والحقول مما أدى إلى ملوحة التربة وعدم كفاية المياه لها.

10-ارتفاع أسعار الوقود وأجور النقل للمنتجات الزراعية من الفلاح الى أسواق الجملة ما يسبب بارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية هنا سيكون تأثير على جانبين هما :-

أ-إضافة عباً جديد على المستهلك الذي سيتحمل فرق السعر نتيجة ارتفاع أسعار الوقود .

ب-ستكون نتيجة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة في أسواق الجملة لصالح السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعارها وسيكون الفلاح العراقي هو الخاسر في هذه المنافسة .

إن النهوض بالواقع الزراعي يتطلب جهوداً استثنائية من قبل الحكومة ، الامر الذي يستدعي سياسات حكومية ناجحة تعمل على تفعيل دور القطاع الزراعي عبر الاستفادة من التجارب الدولية . ويجب اتخاذ خطوات حقيقية وجادّة لتوفير كافة الوسائل الكفيلة لهذا النهوض لان الزراعة عمود مهم من أعمدة الاقتصاد العراقي الذي لا يمكن الاستهانة به أو التقليل من أهميته، وإذا تحققت لدينا عناصر النهوض فان الزراعة ستأخذ دورها في دعم الاقتصاد العراقي والحد من ظاهرة الاستيراد والتقليل من ظاهرة البطالة المتفشية في المجتمع وخاصة بين العاملين بالقطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي .

الاستفادة من التجربة التايلاندية في تحسين واقع القطاع الزراعي في العراق

1- الاستفادة من التجربة التايلاندية في مواجهة الازمات العالمية الناجمة عن الصراعات الدولية مثل الحرب الروسية الأوكرانية ،الاهتمام بإنتاج المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالحنطة والرز وقصب السكر وغيرها .

2-توفر شبكات المبازل وحفر الابار واستخدام المياه الجوفية التي تساعد على استصلاح الاراضي

وتقليل نسبة الملوحة فيها.

3- دعم الجمعيات الفلاحية بصورة حقيقية وفتح المجال لها لتأخذ دورها في احتضان الفلاح ورعايته واستقطاب جميع الفلاحين الذين تركوا مهنتهم وتحولوا إلى مهن اخرى .

4-على الدولة توفير الاسمدة والمبيدات والمكائن والمعدات ووسائل الري الحديث لتشجيع الفلاحين في المناطق الريفية على زراعه أراضيهم .

5- زيادة الصادرات وتشجيعها وتقليل الاستيرادات من السلع الزراعية من خلال إعادة النظر في هيكلة الضرائب على الصادرات وانتهاج بعض السياسات الاقتصادية الإصلاحية في مجال السياسة السعرية للسلع الزراعية. تسعى هذه السياسة على تحقيق الاستقرار في الأسعار وتوصيل السلع للمستهلك او المستلزمات الزراعية للمزارع باقل كلفة ممكنة .

6- توفر خدمات تسويقية من نقل وتخزين وتعبئة وغيرها من وظائف السوق والتي لها دور كبير في التنمية الزراعية وفي تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المستهلك والمنتج .

7-توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل بين القرى حيث تجعل الفلاح متمسك بارضه وعدم هجرها .

8-توفير الدعم الحكومي للفلاح عن طريق تقديم مستلزمات الزراعة والقروض الزراعية .

إن الاهتمام في تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الفلاح وتوفير كافة الوسائل اللازمة لهم هذا يقلل من هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص عمل وتهيئة المواد الأولية لصناعة فضلا عن دور الزراعة المهم في عملية التنمية الاقتصادية .

عند مقارنة التجربة التايلاندية مع التجربة العراقية ، نرى ان التجربة العراقية غنية بالبرامج الا ان ادارتها غير منظمة ولا يوجد عمل مؤسسي يرعاها وينظم عملية تسويق المنتج بما يصب بمصلحة الفلاح لتخفيف من الفقر .
تم الاقتراح بهذا الصدد استحداث مركز او إدارة وطنية لأغراض التدريب والارشاد والتنظيم والمتابعة وتفعيل دور الارشاد الزراعي .

التوصيات

1-وضع خطط استراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق ، من قبل وزارة التخطيط والزراعة والموارد المائية وبالتعاون مع الحكومات المحلية .

2-الاهتمام بأساليب التنمية الريفية وتقديم الخدمات الشاملة في مقدمتها القضاء على الامية وتحسين أداء القطاع التعليمي في الأرياف بغية تحقيق التوافق بين القرى العاملة الريفية والمستوى التكنلوجي .

3- ادخال التكنولوجيا الحديثة بشكل أوسع وإدخال المكننة الزراعية الحديثة لتوفير الجهد والايدي العاملة والوقت .

4-العمل بشكل فعلي على حل جميع مشاكل المتعلقة بمصادر المياه مع دول الجوار عن طريق الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم .

5- معالجة وأعادة تأهيل المشروعات الأروائية من خلال اعتماد طرق الري مثل الري بالتنقيط والري بالرش وهذه الطرق تحافظ على هدر المياه وايصاله بشكل صحيح للنباتات المزروعة ، فضلا إقامة بعض السدود من اجل خزن المياه .

6- التخفيف من حدة تأثير المناخ على الزراعة عن طريق استخدام البيوت البلاستيكية ومعالجة التصحر .

7-الإسراع بحل جميع المشاكل المتعلقة بنزع الملكية بالنسبة للأراضي الزراعية المتنازع عليها بواسطة القضاء العراقي وهيئة نزاعات الملكية .

8-سن القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المنتوجات الزراعية المحلية من المنافسة وذلك بفرض الرسوم الكمركية والضرائب وتشديد الرقابة على الأسعار وضبط المنافذ الحدودية لمنع استيراد المحاصيل الزراعية التي تضر بالإنتاج الزراعي المحلي .

شكراً لأصغائكم